



التاريخ: 2019/03/05

شركة إسرائيلية تزود السجون بأجهزة تشويش تلحق أضرارا خطيره بصحة الأسرى الفلسطينيين

الشركة تزود كثير من الدول بأجهزة التشويش

الشركة لديها منشآت تصنيع في أوروبا

على الإتحاد الأوروبي فرض عقوبات على هذه

الشركات لمنعها من التربح على حساب معاناة المعتقلين

كشفت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا أن شركة إسرائيلية متخصصة بأجهزة التشويش الإلكترونية قامت مؤخرا بتزويد السجون الاسرائيلية ومنها سجن النقب بأجهزة تشويش تبث إشعاعات تؤثر على الصحة بشكل خطير في مناطق مغلقة بالمخالفة للمعايير الدولية.

وبينت المنظمة أن شركة Netline Communications Technologies ومقرها في تل أبيب قامت بتاريخ 2018/11/29 باستلام 40 جهاز تشويش من شركه في الصين تدعى Decipro Technology Ltd يعتقد أنها أحد فروع الشركة ،ووفق وثائق حصلت عليها المنظمة فإن قوة هذه الأجهزة على نشر موجات كهرومغناطيسية تبلغ 2690 ميغاهيرتز في مناطق مغلقة تتجاوز المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالميه بشكل خطير.

وبينت المنظمة أن شركة Netline في ملفها التعريفي تقول أن لديها منشآت للتصنيع في أوروبا وإسرائيل وهي متخصصة في تطوير وصناعة وبيع أجهزة تشويش واعتراض المكالمات للجيش والحكومات حيث قامت بتزويد الكثير من الدول بأجهزة تشويش لتركيبها في السجون.



وأكدت المنظمة أن هدف الترويج لدى الشركات التي تعمل في هذا المجال مقدم على القيم والأخلاق والقوانين الدولية فهم لا يعبأون بما تتسببه منتجاتهم من أضرار صحية خطيرة للمستهدفين المهم ما يجنونه من أرباح على حساب آلام وعذابات الفلسطينيين.

وأشارت المنظمة أن الأسرى الفلسطينيين في سجن النقب وسجون أخرى وجهوا نداءات للمجتمع الدولي من أجل تفكيك هذه الأجهزة ومنع استخدامها حيث باتوا يشعرون بشكل ملموس أن الإشعاعات التي تصدرها هذه الأجهزة تؤثر على صحتهم.

و يصف الأسرى في سجن النقب أن الأجهزة التي تم تركيبها بأنها غير مسبوقه في نوعها وحجمها وقوتها حيث تطلق إشعاعات تؤدي إلى صداع في الرأس وآلام في الأذن، ويصف الأسرى تأثير هذه الأجهزة عليهم بأنهم يشعرون أن أدمغتهم داخل ميكرويف تُشوى ويستشهد الأسرى على قوة هذه الأجهزة وخطورتها بقدرتها على منع موجات الراديو والتلفاز والاتصالات من الوصول.

ودعت المنظمة الإتحاد الأوروبي بمنع هذه الشركات من العمل على أراضيها وتجريم مسؤوليها وضرورة التحرك العاجل للضغط على الحكومة الإسرائيلية للتوقف عن التنكيل بالأسرى وإلزامها باحترام القواعد المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والخاصة بحماية الأسرى.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا